

## رؤية مستقبلية لدور القطاع الخاص في تطوير منظومة التدريب

شهدت الدول العربية جملة من الاصلاحات الوطنية من اهمها الاصلاحات الاقتصادية في مناخ الاستثمار وبيئة الاعمال، وقام عدد منها باعادة هيكلة العديد من مؤسساتها لتلائم مع هذه الاصلاحات وبصفة مستمرة حتى تحقق اهدافها المرسومة، ولتكون اكثر فاعلية وتحقق نتائج ملموسة الا انها مازالت تفتقر للمعطيات اللازمة للقضاء على المشكلات والقضايا الاقتصادية وتوفير فرص العمل والحد من الفقر والحد من البطالة، كما سعت الحكومات وبقوة الى اشراك القطاع الخاص في التنمية وتعزيز دوره كمحرك أساسي وداعم لعملية التنمية الشاملة والمستدامة، الا انه مازال هناك حاجة للمزيد من الجهود التي يجب ان تبذل، وتبسيط الضوء بشكل مكثف على القطاع الخاص ودوره في عملية التنمية الشاملة وخاصةً خلق فرص العمل.

من المتفق عليه ان التغييرات السياسية تمثل جزءاً لا يتجزأ من التغييرات الاجتماعية والاقتصادية، حيث أنها جميعها تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، وتمثل الاضطرابات والازمات في أي مجتمع عامل اساسي لعدم استقرار بما ينعكس على تأمين الحياة الكريمة للفرد والمجتمع وهي عوامل رئيسيه وهامه في نجاح الاقتصاد والتنمية المستدامة للبلاد، ولكن الاضطرابات والازمات أصبحت ضيفاً دائماً وثقيلاً في مجتمعنا وهو مانراه جلياً على ارض الواقع، لذا نجد بأن الاستقرار الشامل مهم جدا وذات بعد حيوي واستراتيجي لتحقيق أهداف التنمية وتحرير الاقتصاد والتجارة ويعكس صورة ايجابية وفعالة في اتخاذ المستثمرين لقرار الاستثمار، وبالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذل من خلال المبادرات والاتفاقيات الاقليمية والدولية التي يراد بها تعزيز النهوض والتنمية وتنفيذ برامج تحرير التجارة وتوسيع فرص الاستثمار لجذب وتشجيع الاستثمارات المباشرة في القطاعات المختلفة والواعدة وإضافة قيمة مادية وبشرية وتنموية لمجمل الاقتصاد الوطني.

ان العلاقة بين المتغيرات المؤثرة في فرص العمل بشكل خاص والتنمية بشكل عام متشعبة وليست سهلة، حيث أن العلاقة بين النمو بمجملة وفرص العمل علاقة مباشرة لأن زيادة

النمو لا يقابله بالضرورة زيادة في فرص العمل، كما أن ازدياد فرص العمل لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة في فرص العمل اللائق لحياة كريمة ومستقرة، ناهيك عن أن العلاقة بين فرص العمل وتحرير التجارة متباينة وتؤثر فيها عوامل عديدة مثل وجود مؤسسات رسمية فعالة تعمل وفق بيئة عمل محفزة وداعمة، لذلك نجد ان التشعب في العلاقة بين التشغيل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تعكس الحاجة الملحة بالنهوض بدور القطاع الخاص والقيام بإصلاحات جذرية وشاملة واكثر فعالية قد يتطلب الامر استخدام طرق ووسائل مؤلمة، كما أنه من المهم والضروري وضع سياسات ملائمة ومتكاملة وفعالة تعالج القضايا ذات الاهتمام المشترك مثل قضايا الإطار التشريعي والمؤسسي (التنظيمي والهيكلية) لسوق العمل، بالإضافة الى التطرق إلى قضايا التعليم والتدريب كاولوية حتمية، والتوجه الصادق نحو تشجيع الحوار بين أصحاب العمل والحكومة والنقابات وتفعيل دور المؤسسات ومؤسسات المجتمع المدني التي يناط بها تحقيق العدالة الاجتماعية وتحفيز الشباب وتمكينهم من القيام بدور رئيسي في قيادة النهوض بكل جوانبه وابعاده التنموية، ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، ورفع مستوى اصحاب الدخول المحدودة والضعيفة في المجتمع.

وبالرغم من ان الجهود التي تبذل في وضع الخطط والبرامج التي تنفذها او التي تسعى لتنفيذها الحكومات والمنظمات الممثلة للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والجهات الداعمة الاقليمية والدولية إلا أن كل ذلك لم ينعكس بشكل ايجابي على مجمل النمو لخلق فرص عمل جديدة، حيث مازالت دون المستوى المطلوب والملموس والمؤمل لها، ويرجع السبب في ذلك إلى التركيز على موضوعات أخرى مثل تحرير التجارة في قطاعات لا تحقق القيمة المضافة، خاصة من حيث توفير فرص عمل ليس لها قيمة مضافة اقتصاديا واجتماعيا.

ويتميز الوطن العربي بثروة الموارد البشرية وبوجه خاص نسبة عالية من الشباب مقارنة مع الأقاليم الرئيسية في العالم ، إذا ما تم تحويلهم من عبئ ضاغط على الموارد إلى طاقة منتجة وذلك من خلال تنمية قدراتهم وكفاءاتهم الإنتاجية وتزويدهم بالمهارات والخبرات والمعارف المتجددة.

وعلى الرغم من ذلك يواجه خريجو منظومة التعليم والتدريب التقنى ظاهرة البطالة، وبدأ الخريجون ينضمون إلى صفوف الباحثين عن عمل، وتعود هذه الظاهرة لأسباب عدة، من بينها تراجع دور الدولة في توظيف الخريجين، وتدنى قدرة سوق العمل في القطاع الخاص على خلق فرص عمل جديدة، وتدنى أو غياب الموازنة بين نوعية مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني والمتطلبات المهنية لسوق العمل، وقلة الاهتمام والوعي لدى الخريجين بالتشغيل الذاتي عن طريق تأسيس المنشآت الصغرى نظراً لغياب التوجيه والإرشاد، وضعف مستوياتهم المهنية، وعدم توافر التمويل اللازم.

وتواجه الصناعة والمجالات الاقتصادية الأخرى بصفة عامة في العالم العربي تحدياً كبيراً لموازنة نفسها في مواجهة التغييرات الاقتصادية الملحة الحالية والشبكة والمتمثلة في سقوط الحواجز الجمركية والحدودية وسهولة حركة البضائع الواردة من مختلف الدول المصدرة المتقدمة، والضغوط المتولدة عن الاتفاقيات العالمية مثل اتفاقية الجات و الإتفاقيات الأوروبية ومتوسطة وما تفرضه من شروط وتحديات في مواجهة حركة البضائع والتجارة العالمية.

وقد أثبتت التطورات العالمية الأخيرة والمستجدات علي الساحة الاقتصادية وما أصاب الأسواق العالمية من اضطراب خطير وكساد شديد أدى إلى انهيار في البورصات العالمية، ضرورة تغيير النظرة الاقتصادية والاهتمام الشديد بالأوضاع الاقتصادية المحلية والاعتماد على الذات إلى أقصى درجة للخروج من دائرة الضياع بين رحي الدول الكبرى.

### **التغييرات التكنولوجية والتكنولوجية:**

ان غياب الوعي بأهمية دور القطاع الخاص في توفير فرص العمل والتنمية يؤثر تأثيراً سلبياً في تقدم وتطور المجتمع لذا يتحتم علينا العمل على زيادة مستوى الوعي عند أفراد المجتمع والنظر الى ذلك كأمر اساسي وضروري وهام في توفير فرص العمل بشكل خاص وعملية التنمية الشاملة و المستدامة بشكل عام، وهناك الكثير من الظواهر التي تؤثر على استيعاب الدور البارز للقطاع الخاص من قبل المجتمع .. من اهمها النظرة للتعليم الفني والمهني واعتماد القطاع الخاص على الحكومة في هذه المهمة لتوفير فرص العمل، لذا نجد ان التغيير في القيم والمفاهيم والسلوكيات وبناء الثقة بين الحكومة وبيئة الأعمال

ومؤسسات المجتمع المدني ونقابات العمال ضروره ملحده لما لها من أثر في الاستقرار المجتمعي وبلورة رؤية جديدة للقطاع الخاص نحو الديناميكية والمساهمة في زيادة فرص العمل بشكل فعال وملموس ومن ثم انطلاقه نحو مساهمته في التنمية الشاملة والمستدامة، لذلك نجد ان التغيرات التقنية والتكنولوجية هي أحد أهم أعمدة التغيير وقوة التأثير والقدرة على اكتساب المعرفة بما يتلاءم مع التطلعات الحضارية والتنموية والطموحات المستقبلية لاي دولة تسعى الى التقدم والتطور وتحسين مستوى معيشة الفرد والمجتمع لديها، كما نجد ان الحاجة الى التفاعل الايجابي مع التكنولوجيا القادمة والتدفق الإعلامي والمعلوماتي عبر الانترنت والأقمار الصناعية والقنوات الفضائية والأدوات التكنولوجية اليومية يتطلب منا القيام بترجمة أوليات المنظومة العلمية والتكنولوجية المتوفرة لدينا على الواقع العملي عن طريق اعداد القوى العاملة المؤهلة فنيًا وتقنيًا للمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وإيجاد التوازن بينها وبين حاجتنا للنمو في القطاعات الاقتصادية المختلفة والواعدة وهو الأمر الذي يتطلب ان يتفق مع ترجمة النظام العام للتعليم الى مخرجات تتفق واحتياجات سوق العمل لمختلف قطاعاته التوظيفية.

هناك إجماع حول دور وأهمية التعليم والتدريب التقني والمهني في زيادة مستوى الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية لمختلف أنواع وأشكال المنتجات مما يساهم في زيادة الدخل القومي وتحسين مستوى المعيشة للشعوب . وقد تزداد أهمية التعليم والتدريب التقني والمهني في ظل المتغيرات الدولية والتطورات التقنية والتكنولوجية السريعة التي يمر بها العالم وما ينتج عنها من تغيرات سريعة في المهن ووسائل وأساليب العمل الأمر الذي يتطلب اتخاذ الإجراءات المناسبة لتطوير منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني باستمرار وفقا للمستجدات والتطورات العلمية من أجل توفير العمالة المدربة القادرة على التعامل مع التكنولوجيات الحديثة والحفاظ على التوازن بين مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني والاحتياجات الفعلية لسوق العمل العربية.

وتتطلب تلك الأوضاع والمتغيرات ضرورة عمل مراجعة شاملة وجذرية لكافة القطاعات الاقتصادية لتطوير أدائها وزيادة قدراتها التنافسية ، الأمر المرتبط بحتمية التركيز الشديد علي تنمية الموارد البشرية وبالدرجة الأولى ضرورة وجود تأهيل رفيع المستوى للقوى العاملة بما يتماشى مع المستويات العالمية ويلبي احتياجات أسواق العمل،

ليست المحلية منها فقط، وإنما الإقليمية والدولية منها، ويسهل انتقال وحركة العمالة من منطقة لأخرى.

ولكي نتمكن من مواجهة تلك التحديات الآنية والمستقبلية، فإن مجتمعاتنا في حاجة ماسة وملحة لشباب وأيدي عاملة تتميز بالقدرة على العمل باستقلالية ويتمتع بقدرات إبداعية ورغبة قوية في العمل، ويستند إلى قاعدة من المعلومات والمهارات التي تتماشى مع المستويات العالمية المناظرة طبقاً لحاجة أسواق العمل المختلفة وخطط التنمية التي تضعها الحكومات في مختلف الدول.

### قاعدة بيانات احصائية شفافة أكثر دقة :

تلعب المؤشرات دوراً هاماً ومحورياً في عملية التنمية من حيث التخطيط واتخاذ القرارات السليمة والتدليل على دقة ومصداقية التوجهات الرسمية ومدى الانجاز الفعلي والملموس وهي وسيلة فعالة في مقارنة الأوضاع وسير الاداء نحو تحقيق الاهداف الموضوعية سلفاً، لذلك نجد بروز قضية عدم توافر البيانات الخاصة بالتنمية البشرية لتوسيع الخيارات المتاحة امام المجتمع وبنمو فرص العمل وحجم القطاع غير المنظم في السوق يعد من أهم القضايا التي تشغل الباحثين والمهنيين والمهتمين بالتنمية بشكل عام، ناهيك عن صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة والمتجانسة وفق معايير ومقاييس دقيقة وواضحة وتعدد المؤسسات والجهات ذات العلاقة قد ساهم في تفاقم عدم القدرة في إجراء مقارنات وتحليلات دقيقة يترتب عليها معرفة مكامن الخلل والاختفاق وإيجاد الحلول المناسبة لها، كما ان عدم وجود قاعدة بيانات احصائية ومعلوماتية فعالة وبصورة كلية وجزئية والسرية التامة في إفشاءها والإفصاح عنها وبشفافية لدى الجهات ذات العلاقة شكلت عائقاً امام التخطيط المنهجي المدروس لتحقيق اهداف استقطاب رؤوس اموال والمستثمرين ورجال الاعمال ونقل التقنية التكنولوجية الحديثة والمتطورة والحد من البطالة، لذلك تظل الحاجة ملحة باعادة بلورة اسلوب او طريقة او منهج جديد في عكس واظهار المؤشرات والبيانات الاحصائية من خلال التحول من مقياس الناتج القومي او الناتج المحلي التقليدي الذي يركز هذا الاسلوب على مؤشرات التنمية.

## سياسات وخطط وبرامج قابلة للتنفيذ:

ما زالت الدول العربية بحاجة الى العديد من التشريعات والقوانين والسياسات والخطط والبرامج لتعزيز توفير فرص العمل والاسهام في تنمية مواردها البشرية والمادية و بناء مؤسساتها العامة والخاصة، وتركيز الجهود على رجال الاعمال وكبار المؤسسات والبيوت التجارية المرموقة لأهمية الدور الذى يجب ان تطلع به في توفير فرص العمل، حيث ان اسهامهم في تطوير المشاريع التى تستقطب الخريجين من ذوى المهارات والتخصصات المطلوبة للعمل لديها له دور كبير، ويرى كثير من الخبراء والباحثين الحاجة الى نظام اقتصادي جديد يقوم على قاعدة قوية وفاعلة تتحلى بروح المسؤولية والمصداقية والقدرة على تطوير القطاع الخاص الحالي الذى كان مؤمل منه ان يقود قاطرة التنمية بداية القرن الواحد والعشرين، والدور الجديد والمثمر للقطاع الخاص هو قدرته المعنوية والعملية على المنافسة الاقليمية والدولية بتولى قيادة قاطرة التنمية، وسرعة الاستجابة للمتغيرات الانتاجية والخدمية.

## التخطيط لتنمية الموارد البشرية :

تعد عملية التخطيط والتأهيل للموارد البشرية من أهم الموضوعات التي تشغل اهتمامات المتخصصين وصانعي القرار في الوقت الحالي لما لها من تأثير بالغ الأهمية ليس فقط على عملية التنمية المستدامة في الدول ومستوى الرفاهية فيها بل أيضاً على الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية لتلك الدول حيث يعد مجالي التعليم والتدريب من المجالات التي تستهلك الكثير من الموارد ، وأن التخطيط الجيد لهما يمثل أهمية بالغة للاستخدام الأمثل لتلك النفقات ، كذلك لسد احتياجات سوق العمل بشكل سريع وفعال نتيجة للاستعداد المسبق لهذه الاحتياجات من خلال سيناريوهات التنبؤ باحتياجات سوق العمل من وظائف وما يتبعها من المهارات اللازمة لشغلها والمحتوى العلمي والتدريبي لرفع كفاءة الأفراد وتأهيلهم لشغل تلك الوظائف.

والتنبؤ بأوضاع واحتياجات سوق العمل يعتبر الأداة التي يجب التركيز عليها في المرحلة القادمة سواء ببناء نماذج تنبؤ بأوضاع سوق العمل أو تحسينها لرفع درجة حساسيتها وتقريبها ، ومن ثم التعرف على الاحتياجات الفعلية لسوق العمل سواء في

المستقبل القريب والمتوسط المدى وذلك لكي يتمكن متخذ القرار بدوره من رسم سياسات وبرامج عامه للتعليم والتدريب لسوق العمل وبالتالي التخطيط الجيد لاحتياجات المجتمع من العنصر البشري في المستقبل واتخاذ التدابير اللازمة لإعداد البرامج التدريبية التي تعكس الاحتياجات الفعلية للسوق ومن ثم تؤهل الداخلين الجدد إلى سوق العمل بشكل فعال ومناسب لتلك الاحتياجات أو حتى تساعد من يرغب منهم في تغيير مساره المهني.

### تنوع الموارد الاقتصادية:

إن اعتماد كثير من الدول العربية على نوع واحد من النشاط الاقتصادي مثل النفط كمحرك أساسي للتنمية مع نهاية الثمانينات أدى إلى خلق هيمنته على مجمل النشاط الاقتصادي فيما بعد وهي الصورة السلبية التي ترسخت في اذهان المجتمع بأنه وراء تفعيل الاقتصاد وبالتالي تبوءه دوراً استراتيجياً لا غنى عنه، ونية حقيقية لعمل وطني خالص هدفة الرئيسي تنوع مواردنا الاقتصادية و زيادة مجالات الاستثمار واستقطاب رؤوس الاموال المحلية والاقليمية والدولية وزيادة فرص الاستثمار وتعددها امام المستثمرين ورجال الاعمال المحليين والعرب والاجانب، وازداد الاهتمام بتكريس مناخ استثماري مشجع ومحفز للاستثمار،

وعليه فمن الضروري أن نؤكد بأن القطاع الخاص اتيح له المجال ليلعب الدور المحوري والرئيسي في النشاط الاقتصادي والاستثماري، حيث جرى تقليل الاعتماد وبشكل تدريجي على نشاط اقتصادي واحد يتجه بفعالية مطرده نحو التنوع الاقتصادي، كما ازداد التركيز على القطاع الخاص كجهة محورية في تأهيل الكفاءات وتقليل التكاليف وتوفير وظائف جديدة وتحقيق الأمان الوظيفي، ولعب القطاع الخاص دوراً هاماً في المنافسة على خلق وتطوير السلع لإنتاج المنتجات وابتكار تقديم الخدمات الجديدة مما ساهم في الحد من البطالة وتشغيل مواردنا البشرية.

الدراسات والابحاث تشير الى ان الحاكمية (الحكم الرشيد) ترتبط ارتباطاً بالتطور السياسي والاقتصادي، وتشمل مؤشرات الحاكمية مكافحة الفساد وتطبيق واحترام القانون، كما انها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية ارتفاع معدلات التنمية في كافة المناحي الاقتصادية

والاجتماعية، والعلاقة بين متغيرات الحاكمة والنمو الاقتصادي علاقة سببية حيث أن الإدارة الاقتصادية الجيدة تساهم بشكل كبير في تسريع وتيرة ارتفاع معدلات التنمية، في حين أن الدول ذات المداخل المرتفعة قد لا تتمتع بإدارة اقتصادية فعالة وناجحة وبالتالي فإن الحلقة المثالية لا تتواجد تلقائياً، والحاكمة الجيدة تنتج مناخاً مناسباً في بيئة الأعمال والاستثمار ويعزز من دور القطاع الخاص في ارتفاع معدلات التنمية وتحريك عجلتها وبالتالي توفير فرص عمل جديدة من خلال:

1- وضوح القوانين والتشريعات والاليات المستخدمة

2- تقليل العوائق على مستوى الولوج للأسواق

3- تحسين نوعية الخدمات العامة

4- التزام الحكومة بقواعد واليات وانظمة شفافة مما يقلل من العشوائية في صنع السياسات واتخاذ القرارات ويرشدها ويحسن كفاءتها، وتؤثر نوعية الحاكمة بشكل رئيسي على التنمية حيث يقوم اصحاب القرار باتخاذ قرارات تتعش الاقتصاد بناء على النوع والمكانه او النشاط الذي ستوجه إليه او تبني عليه قرارات مثل توفير فرص العمل وليس من الممكن توقع نمو اقتصاديا أو ارتفاعاً في مستوى توفير فرص العمل إلا إذا توفرت قواعد واضحة وعادلة ومعززة، وسوق مفتوحة تسهل دخول المؤسسات والشركات الجديدة للانتاج وتقديم الخدمات، ومحاكم فعالة، وموظفين حريصين بشكل فعال ومتوقع على تنفيذ تلك القواعد والاليات والانظمة الشفافة، وخدمات عامة مؤمنة بفعالية، والنظر بشكل ايجابي الى اهمية مسألة تطبيق الحاكمة على انها أسلوب جديد ومتطور لممارسات الدولة / الحكومة تحريك عجلة التنمية الى الامام.

إن انفتاح المجتمع والتغيير وأهميته لم يعد ينظر اليه على انه مصدر لكسب العيش فقط وإنما ينظر الية على انه الاسلوب الامثل لتحقيق الذات واحترامها في مجتمع أصبح فيه التعليم شيئاً هاماً وضرورياً وإلزاماً على كل فرد في المجتمع ، وأصبح الفرد يطمح ويسعى بكل قوة إلى التطور والتغيير واكتساب المعارف والمهارات ولم يعد ذلك الطموح البسيط في الحصول على وظيفة في مؤسسة او هيئة او شركة ما بقدر ما أصبح يركز على إثبات جدراته والسعي للوصول للافضل، لقد أصبح اسلوب مكافئة من يثابر ويجتهد في التحصيل



العلمي او من خلال ما يقدم ابداع وابتكار او الانجازات الخلاقة في كافة مناحي الحياة هو سمة للتوجه الايجابي في مجتمعنا حيث يمنح صاحبة التقدير المادي والمعنوي الذي يستحقه ، وهذا بدوره ادى إلى ازدياد الإقبال على التعليم والتعلم واكتساب المعرفة، ومع ازدياد مستويات التحصيل العلمي والمعرفي في شتى المجالات وارتفاع اعداد الخريجين والخريجات من الجامعات والكليات والمعاهد من حملة الشهادات والخبرات، اصبحت لدينا الاعداد الكافية من الموارد البشرية والتي تضخ في سوق العمل للبحث عن وظائف مناسبة ولانقاة، الا ان الكثيرين يصطدمون باحتياجات سوق العمل والتي لا تتناسب مع كم المعرفة المكتسبة في نظر البعض.. وتتوالى النداءات من قبل المطالبين باصلاح التعليم والتدريب ليتواكب مع متطلبات السوق المحلية والمجاورة، ولدى مؤسسات وشركات القطاع الخاص الذي يعتبر حلم الخريجين والخريجات ايجاد فرصة عمل في اطارها لما فيه من مزايا ومنافع جمى، وتتوالى الشكاوى والتذمرات من قبل أصحاب الاعمال والمستثمرين بعدم توفر الايدي العاملة الماهرة وفي تخصصات محددة، ويظل اعتمادهم على العناصر البشرية المستوردة كمنتج جاهز، وذلك لتمتعها بالجانب العملي والاحترافي الذي لا يتوفر لدى كوادرنا الوطنية، وبذلك يصبح لدينا مجتمع يأمل وطال انتظاره في تشغيل ابناءه وتنمية مهاراته في عالم ينظر الى الخبرة على انها تحويل المعلومات والمعرفة الى ممارسات عملية ذات طابع ابداعي وابتكاري مثمر وناجح وهي من أهم ركائز الاستمرارية والمنافسة المؤسسية، لذا نرى ان هناك تضارب وهوة تتسع بشكل مطرد بين التطور في النظرة المجتمعية للتعليم والتطوير والسعي وراء اكتساب مؤهل علمي يعطى الفرد مكانة اجتماعية وبين التطبيق والواقع العملي الذي يطالب به القطاع الخاص بالجدارة والكفاءة قبل التأهيل.

### مساهمة القطاع الخاص:

تعد مساهمة القطاع الخاص/الأهلي في منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني ضعيفة من حيث امتلاك وإدارة مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني في معظم الدول. تعاني معظم الدول العربية إما من عدم توافر نظام وطني كفؤ لمعلومات سوق العمل يغطي الطلب على القوى العاملة والعرض من القوى العاملة ( مخرجات أنظمة التعليم

ومنها التعليم والتدريب المهني والتقني ) أو وجود نظام معلومات لا يوفر معلومات حديثة وفي الوقت المناسب وبشكل دقيق واضح يبسر عملية الموازنة بين العرض والطلب.

وتسعى منظمة العمل العربية لايجاد شبكة عربية لمعلومات سوق العمل ، وقد تساهم في تطوير نظم معلومات سوق العمل في البلدان العربية ، وتم في هذا السياق تحديث التصنيف المهني والعربي وتسعى المنظمة كذلك إلى إعداد تصنيف عربي معياري للتعليم وإعداد جداول ربط بين التصنيف العربي المعياري للمهن والتصنيف العربي المعياري للتعليم يخدم أغراض تحديد الاحتياجات التدريبية والموازنة بين العرض والطلب.

### **جودة التعليم والتدريب التقني والمهني:**

إحدى المهام الأساسية التي لا بد من القيام بها في المنطقة هي التغلب على حقيقة أن التعليم والتدريب التقني والمهني يعتبر خياراً يأتي في المرتبة الثانية بالنسبة إلى الطلاب . وكما ذكرنا سابقاً تعتبر قضية الجودة في التعليم والتدريب التقني والمهني وقضية اللامساواة الاجتماعية على ارتباط وثيق بذلك . فمن ناحية الجودة ، لا بد أن يصبح التعليم والتدريب التقني والمهني اداة لتعزيز المهارات الضرورية في مجتمعات المعرفة والوصول إلى أبعد من المهارات المحددة بشكل ضيق الأفق . ويحتاج ذلك إلى مناهج أشمل وأكثر ملاءمة ، وإلى مستوى جودة مرتفع لدى الطلاب الداخليين إلى التعليم والتدريب التقني والمهني، ومدرسين ومدربين أفضل، وعمليات تعلم واختبار، وكذلك إلى تحديد لمعايير التأهيل ومنح الشهادات، ومستوى أفضل من المراقبة والتقييم.

**إصلاح المناهج :** بذلت الكثير من الجهود في هذا المجال بهدف تحسين ملاءمة وجودة البرامج التدريبية . ويختلف مدى وعمق الإصلاحات الحالية في هذا المجال بحسب البلد ، ولكن يتم حالياً في كل بلد مشارك في الاستبيان القيام ببعض المبادرات لمعالجة قضية إصلاح المناهج . وهناك قاسم مشترك بين الدول الأربعة المشاركة في الاستبيان هي الدور الذي يؤديه إصلاح المناهج في زيادة ملاءمة البرامج التدريبية . ولقد تم في بعض الدول تأسيس لجان لإصلاح المناهج بمشاركة أصحاب العمل ، ولكن لم يكن من الممكن المحافظة على استمرارية عمل هذه اللجان. وفي دول أخرى ، يتم تعديل المناهج أو سيتم تعديلها بدرجات مختلفة بين دولة وأخرى وذلك بناءً على أسلوباً حسب الكفاءة. وتتطلب

هذه الأسلوبا ربطًا مباشرًا بين مؤسسات القطاع الحكومي ومؤسسات الأعمال لتحديد المحتوى التعليمي للبرامج التدريبية وضمان التكييف المستمر للبرامج بحسب التطورات التكنولوجية الحديثة . وفي معظم البلدان ، لا يُنظر بعد إلى إصلاح المناهج على أنه جزء من جهود الإصلاح المتكاملة ، بل على أنه يمثل مبادرات جزئية ليس أكثر.

### التحديات التي تواجه توليد فرص العمل:

أثبتت العديد من الدراسات والابحاث على الواقع الى إن خلق وتوليد فرص العمل يعد احد أكبر التحديات المهمة التي تواجه مجتمعاتنا رغم ان هناك تحديات اخرى وعديده لا تقل اهمية، فبالرغم من النمو الاقتصادي إلا إن البطالة مازالت مرتفعة وقدرة معظم الاقتصاديات الوطنية العربية على خلق وظائف مازالت شحيحة ومحدودة، بالإضافة إلى ما يعانيه سوق العمل من اختلال بين جانبي عرض وطلب المهارات الملائمة، ويمكن تفسير ضعف أداء سوق العمل بالعديد من العوامل التي تشمل السياسات الكلية وسياسات سوق العمل ، وتقترح تلك الدراسات والابحاث في مجملها الى اهمية وضع إستراتيجيات توظيف تتدمج مع خطة تنمية شاملة طويلة المدى، بهدف خلق فرص عمل جديدة وذات قدرات توليد كثيفة العمالة ومعالجة عدم التوافق بين العرض والطلب، من خلال الاستفادة من أفضل التجارب والممارسات الاقليمية والدولية عن طريق رفع مستوى أداء وإنتاجية القوى العاملة المحلية لتصبح ندا ومنافسا للعامل الاجنبي وإدماج سياسات وبرامج تمكين الشباب في كافة القطاعات الاقتصادية الانتاجية والخدمية ووضع الآليات المناسبة والفعالة لذلك، ومنها التنسيق والتكامل بين هذه القطاعات لرفدها باحتياجاتها التوظيفية.

كما يمكن وضع قضايا تمكين الشباب على الأجندة التنموية المستدامة وتمويل تنفيذ سياسات تمكين الشباب عن طريق المنح والمساعدات التي تقدمها الدول الداعمة لبلادنا، كما نشير الى أن توفير فرص العمل بالطريقة الحالية ليس هو الحل الأمثل للحد من البطالة، وإنما جودة وفاعلية فرصة العمل، ونقصد هنا بجودة وفاعلية فرصة العمل، اي بمدى الكفاية التي تحققها هذه الفرصة من توفير الحد الأدنى لمستوى معيشى لائق ومدى ما تحققه من الإستفادة المثلى لطاقات الشباب فى العمل، كما ان سياسة تصدير العمالة المحلية الى دول الجوار ليس بالحل الانسب ذلك انه يفرغ البلدان من محتواها من القوى البشرية القادرة

على أحداث تنمية ونهوض اقتصادي واجتماعي حقيقي، ومن المهم القول اننا مازلنا في بداية الطريق لان الواقع يعكس تحديات كثيرة ومؤشرات يجب التصدى لها من قبل أطراف متعددة في المجتمع الا أنه و نظرا للدور الجديد الذي يجب أن تتبناه مؤسسات القطاع الخاص يحتم عليها جميعاً أن تخطوا خطوات فعالة وملموسة وكبيرة لاصلاح سوق العمل بناء على المتطلبات والاحتياجات (العرض والطلب) من الموارد البشرية المؤهلة والماهرة، أخذين في الاعتبار الاهداف التنموية المطلوبة وواضعين نصب الأعين التحديات وانعكاساتها على الاقتصاد في ظل المتغيرات العالمية والتي يجب التجاوب معها لضمان تنمية حقيقية وفاعلة.

يتطلب تحويل التعليم والتدريب الفنى والمهنى من تعلم منخفض الجودة يأتى في المرتبة الثانية إلى فرص تعلم عالية الجودة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى المحافظة بشكل مستديم على استراتيجية شاملة لسلسلة من الإصلاحات في مناطق مختلفة . وبناءً على التجربة الحالية في المنطقة ، ومن التجارب المستقاة من أماكن أخرى من العالم ، يمكننا القول أنه يمكن ضم هذه السلسلة من الإصلاحات في خمس فئات : الحكم ، التمويل ، الجودة ، مشاركة القطاع الخاص ، وأخيراً الوصول إلى برامج تعلم ذات جودة عالية (خاصة فيما يخص العاملين في القطاع غير الرسمى ).

تسعى الإصلاحات في المنطقة إلى أن تشرك الجهات المعنية الرئيسية في إتخاذ القرارات الاستراتيجية وفي إدارة سياسات وخدمات التعليم والتدريب الفنى والمهنى . ومن الضروري تنويع موارد التمويل لمواجهة التحديات في تحسين جودة التعليم والتدريب الفنى والمهنى . ولكن وفي الوقت ذاته ، هناك حاجة لوجود آليات جديدة لتخصيص التمويل لمؤسسات التعليم والتدريب الفنى والمهنى من أجل خلق حوافز لتحسين الملاءمة والجودة في تقديم التعليم والتدريب الفنى والمهنى . وتغضى تحسينات الجودة مجموعة واسعة من القضايا مثل تطوير المناهج والمدرسين والمدربين ، وتحسين الامتحانات ، وقياس المخرجات ، والمراقبة والإشراف ، ووضع معايير التأهيل وآليات منح الشهادات . وتتراوح مشاركة القطاع الخاص في أنظمة التعليم والتدريب الفنى والمهنى من ترتيبات الحكم إلى تطوير شراكة بين القطاعين العام والخاص لتقديم خدمات التعليم والتدريب الفنى والمهنى وتطوير خدمات التدريب أثناء

الخدمة وفرص التعلم مدى الحياة . أخيراً ، لابد في هذه المنطقة التي يجد فيها عدد كبير من الداخلين الجدد إلى القوة العاملة وظائف في القطاع غير الرسمي ، من إيلاء الانتباه إلى تعزيز جودة فرص التعلم لتطوير قدرات هؤلاء ومهاراتهم . أيضاً ، لا يجب الاستخفاف بالدور الذي يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تلعبه لزيادة فاعلية مبادرات الحكومة . وسيكون لوجود إطار مناسب لتطوير مثل هذه الشراكات أثر كبير فيما يتعلق بمهارات وإنتاجية العاملين في القطاع غير الرسمي.

ومن المأمول أن تسفر الجهود المخصصة للتنسيق بين الدول العربية التي تتبناها منظمة العمل العربية بالتعاون والتنسيق مع الدول المعنية ، وإتباع آليات متطورة ومنظومات تضم جميع الأطراف والشركاء الاجتماعيين، عن تحسن مخرجات التعليم والتدريب بما يعمل على تضيق الفجوة بين تلك المخرجات واحتياجات سوق العمل محلياً وعربياً، بما يؤدي إلى خفض معدلات البطالة بين الشباب وطالبي العمل على كافة مستوياتهم المهنية والفنية.

### نظرة على القطاع الخاص الجديد:

ان دور القطاع الخاص ينصب في تبنى نظام اقتصادي يأخذ بالاعتبار تزايد المنافسة في الاسواق الاقليمية والعالمية وبدوره سوف يضع الحلول للضغوطات المستمرة على اقتصادنا كما سيضاعف من زيادة الحاجة الى مهارات تقنية عالية لما لها من مردود أعلى وقيمة مضافة أكبر، كما يتطلب الدور الجديد للقطاع الخاص النظر لمشكلة البطالة على انها مشكلة اقتصادية وتنموية بالدرجة الاولى وليست مشكلة اجتماعية فقط، أن الدور الجديد للقطاع الخاص سيتطلب حل مشكلة البطالة في اطار تنمية اقتصادية تخلق فرص عمل مناسبة والاستفادة من طاقات القوى البشرية الوطنية مع شحذ مهاراتهم وهمهم لزيادة الانتاجية، لذا نرى ضرورة السعي لبلورة رؤية استراتيجية لقطاع خاص جديد ديناميكي قادر على المنافسة في الاسواق الاقليمية والعالمية من خلال زيادة الانتاجية وعمليات التسويق للسلع والمنتجات والاستفادة القصوى من المواد الخام المحلية، لتوفير فرص العمل ومواجهة التحديات وينبغي ان ينطلق من محددات تركز على مايلي:

● الاستثمار في اعداد وتأهيل الكوادر البشرية : حيث ستعزز من دوره في الجهود الإنمائية كأداة للتنمية والاستثمار، كما أنه يستطيع أن يقوم بدور تبادلي وتكاملي في مسارعة التنمية وتوجيهها نحو الأهداف المنشودة وذلك لامتلاكه الموارد المالية والذي تعتبر عنصر أساسيا، وتعزيز التجارة والقيام بمشاريع ناجحة قادرة على تلبية الاحتياجات الاقتصادية بكفاءة وجدارة، ومن أهم المشاريع التي يمكن للقطاع الخاص بالإعداد لها وتنفيذها هو التخطيط لإنشاء جامعة او معهد تعنى بالشأن العام للقطاع الخاص وهو وجود خريجين وخريجات أكفاء يمتلكون الكفاءات التي يتطلبها سوق العمل ويواكبون المتغيرات والتحديات المتعددة الأوجه لتكون مستجيبة لمتطلبات السوق المحلية والخارجية ومساهمة في إعداد كوادر بشرية مؤهلة خاضعة للإشراف المباشر يمكن إدماجها في سوق العمل المحلي والخارجي والقضاء على مسألة عدم الموائمة بين المخرجات ومتطلبات سوق العمل، ومن اجل أن تفي بالمتطلبات يجب أن يكون القطاع الخاص هو الميدان العملي الذي يمارس فيه الملتحقين من المتدربين ليكتسبوا منه مهاراتهم ومعارفهم العملية والتي سوف تقلص بدورها الفجوة التي طال الحديث عنها وتركز على جودة التعليم والتعلم والتدريب، وسوف يساهم هذا بدوره بصورة مباشرة في التنمية حيث أن الكوادر البشرية المؤهلة والقادرة على الإنتاج والإسهام في تحريك عجلة التنمية بسواعد وطنية ستكون محورا فاعلا في التنمية وانطلاقة لمواجهة التحديات المحلية والاقليمية والعالمية.

● الاستثمار في القوى البشرية من خلال التدريب الوظيفي: حيث انه بالرغم من الخطوات الايجابية التي تقوم بها الحكومات العربية في دعم مسيرة التعليم وتنمية الموارد البشرية إلا انه مازال هناك قصر نظر لتنمية الموارد كاستثمار وليس كتكلفة حيث نرى العديد من الجهات والمؤسسات والشركات والمنظمات والهيئات تحارب التدريب لأنه يستنزف الميزانيات ولا يحقق العائد المطلوب، ويرجع هذا إلى غياب السياسات والأنظمة الواضحة والجريئة التي تخدم الموارد البشرية، والسؤال الذي يمكن طرحه "عندما ندرب ونستثمر في مواردنا البشرية هل نستطيع إبقاءهم فترة زمنية لدعم القطاع الخاص ونشاطاته والمساعدة في النجاح المؤسسي؟ لذا فان نظرتنا لمستقبل التنمية في البلدان العربية يتطلب منا الاستثمار

نحو ادارة المواهب وتحفيزها من أجل الاستمرارية والمساهمة في التنمية المؤسسية، وان لانغفل الحديث عن أنظمة وسياسات الحوافز واهميتها في جذب وابقاء الموارد البشرية في خدمة القطاع الخاص في بلادنا مما يؤكد أهمية تطوير أنظمة وسياسات وممارسات حديثة ومناسبة ذات فعالية.

- الاستثمار في تطوير وسائل التكنولوجيا الحديثة وتوطينها: الملاحظ جلياً الى ان اغلب مؤسسات وشركات القطاع الخاص قد حققت طفرة كبيرة في استخدام التكنولوجيا والاجهزة الالكترونية في جميع المجالات العملية، وفي المقابل ازداد كذلك إقبال الموارد البشرية على اكتساب المهارات والمعارف في المجالات التقنية اذ نجد اليوم ازدياد كبير في اعداد خريجي وخريجات تقنيات المعلومات وأنظمة المعلومات وهندسة الكمبيوتر وادارة المعرفة، ويعادل ذلك ازدياد معدل استخدام المعدات الالكترونية والتكنولوجية والانترنت وتوطينها للتعليم الالكتروني المستمر لكسب المهارات والمعارف، وهذا بدوره سيساهم بصورة كبيرة وملموسة في تطوير العمليات المؤسسية وتوفير خدمات ومنتجات أفضل، لذا فإن توطین التكنولوجيا وترجمة مكوناتها في سوق العمل لخدمة القطاع الخاص بصورة عملية، واستراتيجية واضحة ومحددة المعالم تساهم بصورة ملموسة في التنمية المؤسسية والتشغيلية.

**النتائج المتوقعة من تنفيذ السياسات العامة للربط بين مخرجات التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل:**

- تحقيق ملتقى للحوار بين كافة المسؤولين ومتخذي القرار وأرباب العمل وأصحاب المصانع .... الخ، وهيئات الدولة المختلفة والمعنيين في الوزارات المعنية (التربوية والتعليم، التعليم العالي، القوي العاملة، التجارة والصناعة، الصناديق الاجتماعية للتنمية ... الخ) وبالتنسيق مع الجهات الممثلة للقطاع الخاص و الجهات المانحة والجمعيات غير الحكومية، وذلك لمناقشة سبل الإصلاح الهيكلي للتعليم والتدريب التقني والمهني، وإدارة حوار مجتمعي شامل.

- تحقيق التعاون بين مقدمي خدمات التدريب من القطاعين العام والخاص وطالبي الخدمة سواء على مستوى الشركات والمصانع أم على المستوى الفردي لوضع البرامج والدورات والمناهج التي تهيئ المتدربين لاحتياجات سوق العمل بما يتمشى مع المستويات العالمية للجدارة والمهارة .
- إنشاء هيئة مستقلة متخصصة لضمان جودة التعليم والتدريب، والاعتماد ومنح الشهادات
- وضع إطار وطني للمؤهلات تشارك فيه كافة الجهات المعنية ويستند إلى تجارب عالمية في هذا الشأن
- وضع معايير وطنية للمهارات تشارك فيها كافة الجهات المعنية بخبراء في المجالات الاقتصادية المختلفة ومتخصصون في المهن والحرف ذات الصلة
- تأسيس كيانات منتظمة في المناطق الصناعية المختلفة للربط بين جميع الجهات المعنية والمشاركة في التدريب والتعليم لتحقيق مبدأ اللامركزية
- ممارسة تنظيم المراقبة والتقويم والتحقق من تنفيذها لمهامها بدقة و كفاءة
- مشاركة أصحاب المصلحة من القطاعات الاقتصادية المختلفة في التخطيط والتنفيذ لجميع خطوات التأهيل والتدريب من حيث تحديد مواصفات المهن والتوصيف الوظيفي ووضع المناهج والمحتويات التي تحقق مستوى المعارف والمهارات والجدارات المطلوبة لكل مهنة طبقا لمتطلبات السوق، وتحديد أعداد المطلوبين لكل تخصص وتوفير أماكن التدريب العملي لهم، وكذلك المشاركة في أعمال التقييم بما في ذلك وضع وتنفيذ وتقييم الامتحانات العملية في السنوات النهائية وفي نهاية الدورات التدريبية
- إنشاء مرصد محلية وإقليمية لدراسة احتياجات سوق العمل أولاً بأول ومسايرة ديناميكية التغيير والتطورات التقنية والفنية العالمية.

### **الدور الجديد للقطاع الخاص:**

ان الأحداث السياسية والإقتصادية الراهنة والتطورات المتسارعة على مستوى العالم تدفع الجميع الى تحديد الأدوار والتنسيق فيما بينها لتعمل في إتجاه واحد يخدم التنمية الشاملة



والمستدامة لمجتمعات تعاني ما تعانيه على الرغم من توفر الإمكانيات اللازمة لتأخذ لها مكاناً مرموقاً في هذا العالم .

في هذا السياق فانه من المؤكد أن مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني العربي إذا تمكنت من أداء دورها برفع القيود عنها، فإنها قادرة على الإسهام في الإصلاح الاقتصادي والذي يمكن له أن يتحقق من خلال الإسهام والمشاركة في تحديد أولويات الإصلاح، وتحمل المسؤوليات في التنفيذ جنباً إلى جنب مع الحكومات.

القطاع الخاص معني في الوقت الراهن بلعب دور تاريخي بالتعاون مع القطاع العام في تحديد الاتجاه العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية خاصة وأن معظم الدول العربية أخذت بنظام اقتصاد السوق الذي يقوم بشكل أساس على ركنين أساسيين (القطاع العام والقطاع الخاص) لإدارة وتنمية الاقتصاد الوطني في مختلف القطاعات الإنتاجية من حيث تنظيم المؤسسات الناشطة، وتحديث أساليب العمل، والمساهمة في تأهيل وتدريب ورفع مستوى أداء الموارد البشرية التي تحتاج -وبشكل مكثف- إلى إعادة تأهيل بما يتوافق مع متطلبات النظام الاقتصادي العالمي المعاصر، الذي لا بد من التفاعل معه من قبل مؤسسات القطاعين الحكومي والخاص.

لقد أصبحت مساهمة القطاع الخاص في إدارة الاقتصاد الوطني في معظم الدول العربية مساهمة فاعلة، وفي طريقها للنمو المستمر، فقد بلغت مساهمة القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي لعام (1990م-7%) بينما بلغت لعام (1995م-10%) وفي عام (2000م-11%) ما يشير إلى تنامي هذا الدور بشكل ملحوظ.

إذا ما المطلوب باختصار من قبل القطاع الخاص في مرحلة تاريخية مهمة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الوطن العربي؟

حتى إذا كان الربح بالمعيار النقدي هو الهدف، إلا أن الوصول إلى هذا الهدف يجب أن يمر خلال تحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي لا تقل أهمية عن الربح النقدي، علماً بأن الوسائل التي تؤدي إلى تحقيق هذه الأهداف تساهم بشكل ملحوظ على المدى الطويل-على الأقل- في زيادة درجة الوصول إلى الأرباح النقدية. ناهيك عن أن

الجميع (القطاع الحكومي والقطاع الخاص) معنيون على السواء ببناء وطن قوي، ومجتمع متماسك، يجب أن يمتلك ناصية العلم والتكنولوجيا الحديثة ليعيش في نظام لا مكان فيه إلا للأقوياء الذين يمتلكون مقومات التنافسية خاصة في الشأن الاقتصادي.